العنوان:	الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد
المصدر:	المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
الناشر:	أحمد بوعشيق
المؤلف الرئيسي:	لمخلخل، هودى
المجلد/العدد:	ع176,177
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2024
الشهر:	غشت
الصفحات:	357 - 363
رقم MD:	1631957
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	المعاشات المدنية، أنظمة التقاعد، التمويل التقاعدي، الصندوق المغربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1631957

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

لمخلخل، هودى. (2024). الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد.المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع176,177 .363 - 357 ، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1631957

إسلوب MLA

لمخلخل، هودى. "الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد."المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنميةع176,177 (2024): 357 - 363. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1631957

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد

دة. هودى لمخلخل
دكتورة بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، السويسي
جامعة محمد الخامس، الرباط

لما كانت تكلفة الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد أكثر ثقلا، لجأ القائمون على هذا الملف إلى الإصلاح الجزئي أو المقياسي. ويروم هذا الإصلاح اعتماد تعديلات جزئية (1) جاءت استجابة لظرفية الوضعية المستعجلة لهذه الأنظمة.

في هذا الإطار يقوم الإصلاح المقياسي على تغيير قواعد عمل أنظمة التقاعد بهدف تصويب اختلالاتها، وهو عبارة عن مخطط استعجالي لتدارك الأنظمة الأكثر هشاشة على مستوى القطاع العام، ويتعلق الأمر بنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد موضوع دراستنا.

في هذا الإطار سنتناول هذه المقالة في محورين، سنخصص الأول لمؤشرات الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد، والثاني لأثر الإصلاح المقياسي على الصندوق المغربي للتقاعد.

المطلب الأول : مؤشرات الإصلاح المقياسي للصندوق المغربي للتقاعد

يعاني نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد من وضعية مالية هشة أدت إلى تسجيل بوادر العجز التقني سنة 2014 بما مجموعه 936 مليون درهما (2)، وكان «لسخاء» النظام هامش كبير في تشخيص أسباب أزمته حسب القائمين على تدبيره.

(1) كلمة السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني سابقا بمناسبة الورشة التكوينية المنظمة بوزارة التشغيل والتكوين المهني بتعاون مع منظمة العمل الدولية حول: «تعزيز القدرات في مجال إصلاح أنظمة التقاعد»، الأيام من 25 إلى 28 يونيو 2007.

(2) Rapport d'activité de la CMR de l'année 2014, p. 21.

ويعتبر الإصلاح المقياسي لهذا النظام من بين السيناريوهات التي خلصت إليها المناظرة الوطنية حول إصلاح أنظمة التقاعد في تقريرها النهائي الصادر بتاريخ 16 و17 دجنبر 2003، وتبنته الحكومة بموجب القانون رقم 71.14 (3) الصادر بتغيير وتتميم القانون رقم 0.11.71 المتعلق بنظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 72.14 (4) المحدد بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو ومستخدمو نظام المعاشات المدنية المؤرخين في 30 أغسطس 2016.

وقد ترتبت عنه التعديلات التالية:

1. الرفع من حد سن الإحالة على التقاعد

وينص هذا المقتضى على رفع سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة بالنسبة للموظفين والمستخدمين مع الإبقاء على سن 65 سنة بالنسبة للأساتذة الباحثين والموظفين والمستخدمين المعينين سفراء.

ولعل الغاية من سن هذا المقتضى هو تمديد عمر النظام وتأخير سداد المعاشات التي آن أوانها، وبعبارة أخرى تأجيل إفلاس الصندوق، وهو الأثر المباشر لهذا التعديل على المدى القصير، إذ سيمكن من خفض الديون غير المشمولة بالتغطية بنسبة 18,4% تقريبا، أي بتوفير قرابة 107 مليار درهم (5)، بيد أنه وعلى المدى البعيد ستكون له انعكاسات سلبية تتمثل في إنهاك ميزانية الصندوق بسبب تنامي الالتزامات المستحقة لفئات المتقاعدين وارتفاع أمد الحياة، حيث إن رفع سن التقاعد يؤدي عمليا إلى تمديد الفترة النشاطية (6)، ناهيك عن تأثيره السلبي على سوق الشغل بمساهمته في ارتفاع نسبة البطالة (7).

وترى فيه بعض الدراسات إجراء قوي سينتج عنه ثلاثة تأثيرات إيجابية وهي (8):

- تخفيض الفوائد لأنها ستبدأ في وقت لاحق؛
- الزيادة في الإيرادات؛
- توزيع المزيد من الحقوق (لأن المنخرطين يدفعون أكثر لوقت طويل).

---

(3) القانون رقم 71.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 109-16-1 المؤرخ في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016)، المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 71-011 المتعلق بنظام المعاشات المدنية.

(4) القانون رقم 72.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 110.1.16 المؤرخ في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016)، المحدد بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون المستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

(5) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «منظومة التقاعد سنة 2013»، ص. 65 و66.

(6) تقرير اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد سنة 2010، ص. 45.

(7) Abdellah Echaoui, «Proposition des scénarios de réforme paramétrique pour le régime de retraite civil géré par la Caisse marocaine des retraites», *Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing*, n° 9, janvier-décembre 2014, p. 483.

(8) تقرير لجنة متابعة الدراسات الاكتوارية سنة 2001، ص. 73.

ومن المقترحات الأكثر شيوعا في هذا الباب أن يتم منح المنخرطين إمكانية الاختيار في إمكانية تمديد فترة نشاطهم. وهو ما يسمح بتعديل توازن النظام بشكل تلقائي من جهة، واحترام حرية الأفراد في توقيف فترة نشاطهم والإحالة على التقاعد أو استمرارية نشاطهم وتمديد سن الإحالة على التقاعد من جهة أخرى.

غير أن هذا الأمر ينطوي على سلبيات كذلك، بحيث سيجعل فئة من المنخرطين تؤدي لفائدة النظام أكثر من الفئة الأخرى، ولا يمكن تمتيع كل المتقاعدين في المستقبل بنفس الحقوق، وذلك في غياب عدم المساهمة بنفس الواجبات (9).

ومن المقتضيات الأكثر مرونة في هذا الجانب ما قال به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه معقبا على مشروع قانون المعاشات المدنية، ويتعلق الأمر باعتماد مقاربة تدريجية ممتدة على أفق زمني يتراوح ما بين 8 و10 سنوات للوصول إلى السن الأقصى المستهدف. ويقترح في هذا الباب (10):

- اعتماد وتيرة جد بطيئة في مرحلة أولى بمعدل 6 أشهر كل سنة خلال الست سنوات الأولى (63 سنة في 2020)؛
- تقييم آثار الانخراط الطوعي بعد سنتين أو ثلاث سنوات وقياس تأثيرها على ديمومة النظام، وذلك قصد تمكين الأطراف المعنية باتخاذ القرارات اللازمة، ولا سيما الرفع من سن التقاعد إلى 65 سنة خلال مرحلة إضافية تمتد من سنة واحدة إلى سنتين (2021-2022)؛
- تعديل المادة 7 من المرسوم رقم 2.95.749 (11) لتطبيق القانون رقم 43.95 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك نحو تحديد الحد الأدنى للاحتياطات القانونية بما يعادل 5 مرات عوضا عن مرتين متوسط النفقات المثبتة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ومواكبة هذا الإجراء بإحداث درجة إضافية داخل الوظيفة العمومية بحيث يشكل حافزا للانخراط الطوعي في الرفع من سن الإحالة على التقاعد (65 سنة)، مما يمكن الموظفين من مواصلة تحسين أجورهم خلال مرحلة العمل الإضافية.

2. تخفيض القسط السنوي لاحتساب المعاش إلى 2 % بدل 2,5 %

بالرغم من تأثير هذا الإجراء سلبا على مبلغ المعاشات، فإن القائمين على الإصلاح يجدون تبريرهم من سنه في تحسين التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية.

---

(9) وثيقة وزارة الاتصال حول إصلاح أنظمة المعاشات المدنية لسنة 2014، ص. 27.

(10) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروعي قانونين بشأن نظام المعاشات المدنية، الإحالة رقم 4201/10، ص. 12 و13.

(11) المرسوم رقم 2.95.749 الصادر في 8 رجب 1417 (20 نونبر 1996) بتطبيق القانون رقم 43.95 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد، ج.ر. عدد 4432 الصادرة بتاريخ 9 رجب 1417 (21 نوفمبر 1996)، ص. 2546.

في هذا السياق يتبين من خلال الإسقاطات الاكتوارية أن تطبيق أقساط سنوية بنسبة 2% سيؤدي إلى تخفيض مهم لديون النظام غير المؤمنة بنسبة تصل إلى 23%، أي أنها ستنخفض إلى 447 مليار درهم عوض 583 مليار درهم في ظل الوضع القائم، غير أن أثره يظل محدودا على المدى القصير بحيث لن يساهم في تمديد ديمومة النظام إلا في حدود سنة واحدة تقريبا، أما على المدى المتوسط والطويل فسيكون أثره مهما، أي تدريجيا بالموازاة مع توسيع وعاء احتساب المعاش الذي سيطبق عليه القسط السنوي الجديد، مما سيتضمن سنوات أكثر من العمل بالنسبة للمتقاعدين المقبلين، على أن تخفيض نسبة القسط السنوي ينبغي أن يواكبه إحداث معاش إضافي قائم على مبدأ الرسملة، وذلك ضمانا لمعدل تعويض قريب نسبيا من المستوى الذي يستفيد منه المتقاعد في ظل القسط السنوي المراجع (2,5%) (12).

3. مراجعة وعاء احتساب المعاش على أساس متوسط الأجر المحصل عليه خلال ثماني سنوات الأخيرة بدل آخر أجرة

كان نظام المعاشات المدنية يعتمد آخر أجر يتقاضاه المنخرط قيد حياته المهنية كوعاء للتصفية، وهي مسألة كانت تطرح عدم التناسب بين الحقوق المستحقة والمساهمات المحصلة، فآخر أجر يحصل عليه المنخرط يكون عادة هو أعلى أجر حصل عليه خلال حياته المهنية، ويشكل هذا أحد عناصر «سخاء» النظام وأحد أسباب عجز توازنه المالي حسب الدراسات الاكتوارية.

فالمحال على التقاعد الذي راكم 40 سنة من الانخراط يمكنه أن يحصل على معاش يساوي آخر أجر حصل عليه كموظف، وهو ما يشكل معدل تعويض قدره 100%، وإذا أخذنا في عين الاعتبار نسبة الإعفاء الضريبي المرتفعة المطبقة على معاشات التقاعد – والتي ما فتئت ترتفع منذ سنة 1999 – يمكن للمعاش أن يساوي آخر أجر صافي أو يتجاوزه في بعض الأحيان (13).

وحسب هذا الطرح، فإن تصفية المعاشات على أساس متوسط الأجر المحصل عليه خلال مدة طويلة نسبيا يمكن أن يحقق التناسب أو التوازن بين مستوى المساهمات المحصلة والمعاشات المستحقة.

في هذا الإطار، حددت توصيات المناظرة الوطنية حول إصلاح أنظمة التقاعد وعاء تصفية المعاشات في الاقتراحات التالية (14):

- 10 سنوات الأخيرة من الخدمة؛
- 20 سنة الأخيرة من الخدمة؛

(12) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «منظومة التقاعد سنة 2013»، ص. 72 و73.

(13) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2017»، ص. 16.

(14) التقرير النهائي للمناظرة الوطنية حول «إصلاح أنظمة التقاعد» المنعقدة بتاريخ 16 و17 دجنبر 2003.

- 30 سنة الأخيرة من الخدمة؛
- 40 سنة الأخيرة من الخدمة.

بينما ذهب المجلس الأعلى للحسابات إلى اعتماد الفترة من 10 إلى 15 سنة الأخيرة (15).

4. الزيادة في نسبة الاشتراك والمساهمات إلى 14 %

يتيح النظام وفقا لمبدأ «السخاء» الذي يقول به الاكتواريون حقوقا للمنخرطين تفوق كلفة استحقاقها، وهو المبرر الذي تم الاعتماد عليه لرفع نسبة الاشتراك والمساهمة.

على أنه إذا كان الرفع من نسبة المساهمات يعتبر مبررا من أجل استعادة توازن النظام وديمومته في أفق ثمان سنوات، فهو ليس كفيلا بتحقيق خطوة أولى في اتجاه الإصلاح الشمولي (16)، ولا في اتجاه الاقتسام المنصف لمجهود المساهمة بما يتماشى مع المعايير الدولية التي اعتمدت في هذا الشأن مساهمة تتوزع على أساس الثلث يؤديه المنخرط والثلثين بالنسبة للدولة (المشغل) (17)، وهو نفس التوجه الذي سارت عليه لجنة تقصي الحقائق في تقريرها المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد (18).

المطلب الثاني : أثر الإصلاح المقياسي على الصندوق المغربي للتقاعد

للإصلاح المقياسي انعكاسات إيجابية، تتمثل في تمديد أفق ديمومة النظام من سنة 2021 إلى 2027 وتقليص العجز التراكمي إلى سنة 2065 بنسبة 57 % تقريبًا (19).

هذا ويرجع السبب في خفض الديون الضمنية للنظام إلى تطبيق تسعيرة أكثر ملاءمة بالمقارنة مع تكاليف الخدمات، حيث إنه في أفق سنة 2065 ستبلغ الديون الضمنية للنظام 344,58 مليار درهم (20).

كما سيمكن من تقليص العجز التقني (الفرق بين الاقتطاعات والنفقات) المتوقع خلال العشر سنوات الممتدة من 2017 إلى 2026 بـ 120 مليار درهم، إضافة إلى المساهمة في معالجة سوء التعريفة حيث كان النظام يؤدي درهمين كمعاش مقابل درهم كاقتطاع ولقد ساهم الإصلاح في توازن التعريفة بالنسبة لكل مساهمة جديدة مما أسْهَم في الحد من تراكم ديون النظام (21).

---

(15) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول منظومة التقاعد سنة 2013، ص. 74.

(16) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروعي قانونين بشأن نظام المعاشات المدنية، الإحالة رقم 4201/10، ص. 24.

(17) نفس المرجع، ص. 26.

(18) تقرير لجنة تقصي الحقائق حول «الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2017»، ص. 12.

(19) تقرير وزارة الاقتصاد والمالية حول «إصلاح منظومة التقاعد التحديات والآفاق»، ص. 7.

(20) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2017، ص. 26.

(21) تقرير الصندوق المغربي للتقاعد : «نظرة حول تطور نظام تقاعد موظفي الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي بعض المؤسسات العمومية»، ص. 7.

في المقابل فإنه في غياب الإصلاح ستكون سنة 2022 بمثابة تاريخ الاستنفاد الكلي لاحتياطيات النظام (22)، الذي سيكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه المتقاعدين، وهو ما قد يتسبب في انخفاض كبير لمبلغ المعاشات قد يصل إلى أكثر من 60 % (23).

هذا وبالرغم من إيجابيات هذا الإصلاح، فإنها تبقى غير كافية لضمان إعادة توازن النظام على المدى البعيد. ويبقى أهم أثر للإصلاح المقياسي هو الرفع من أفق ديمومة النظام على المدى المتوسط، حيث أنه لن يكون بمقدوره سوى تأجيل عجزه الكلي دون تفاديه بشكل نهائي وسيزداد العجز في أفق 2027 ليبلغ 19 مليار درهم (24). بينما سيستنفد النظام احتياطاته (70 مليار درهم) بحلول سنة 2028، وللوفاء بالتزاماته بعد ذلك، سيحتاج الصندوق المغربي للتقاعد ما يناهز 14 مليار درهم سنويا لتمويل عجز النظام (25).

في هذا الإطار لا يمكن أن يقدم الإصلاح المقياسي حلولا للصعوبات العميقة والهيكلية التي تهم نظام المعاشات المدنية وتبقى استدامة النظام على المدى الطويل رهينة بالإصلاح الشمولي.

من جانب آخر فلا شك ستتأثر الحقوق الاجتماعية للمتقاعدين ما دام لم يؤخذ بعين الاعتبار عامل المرونة في وضع تدابير وآليات مصاحبة للإصلاح، تحقق عنصر التوازن بضمان معدل تعويض قريب نسبيا من المستوى الذي كان يستفيد منه المتقاعد قبل الإصلاح المقياسي.

كما أنه كلما تأخرنا في تنزيل الإصلاح الشمولي كلما انعكس ذلك على حقوق الأجيال اللاحقة من المتقاعدين (26).

وللخروج بحل توافقي لا بد للإصلاح أن يستجيب للمعايير التالية (27):

- اقتراح إصلاح مقياسي من شأنه أن يشكل أرضية للتفاوض في إطار الحوار الاجتماعي والسير في اتجاه تحقيق مستوى أولي للإلتقائية بين أنظمة القطب العمومي؛
- الأخذ في الاعتبار إكراهات الديمومة المالية والاقتصادية للنظام في أفق معقول؛
- توفير شروط الاستدامة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا التي تساعد على خلق المناخ المناسب للإصلاح؛

(22) Rapport d'activité de la CMR de l'année 2014, p. 1

(23) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2017»، ص. 26.

(24) Rapport d'activité de la CMR de l'année 2017-2019, p. 55.

(25) تقرير وزارة الاقتصاد والمالية حول «إصلاح منظومة التقاعد التحديات والآفاق»، ص. 7.

(26) Mohammed Bendriss Benhamed, « La réforme des régimes de retraite », *Revue Française de Finances Publiques*, n° 102, juin 2008, p. 146.

(27) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروعي قانونين بشأن نظام المعاشات المدنية، ص. 28.

- إحداث آلية جديدة لمراجعة قيمة المعاشات بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين، ويتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ أية تدابير بهذا الصدد الحفاظ على التوازن المالي للنظام (28).

خاتمة

لقد قام الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية على خلاصة مفادها أن التغيرات الديمغرافية ونضج وسخاء النظام هي من أهم العوامل التي أثرت على توازنه المالي (29).

ولقد ركز الإصلاح المقياسي على ثالوث: المساهمة؛ السن؛ ووعاء احتساب المعاش، وجاء بإجراءات تمس بحق الموظفين في المعاش اللائق والكريم ولم يتخذ بشأنها تدابير لضمان توازن اجتماعي داخل صفوف المتقاعدين، من قبيل إعادة تقييم المعاش بموازاة مع ارتفاع تكاليف المعيشة، فقد تحمل تكلفته المتقاعد الطرف الضعيف (30). ويمكن القول أن ما جاءت به الحكومة في هذا الإطار لا يمكن اعتباره إصلاحا بنيويا بل مجرد تدابير استعجالية للبنية المقياسية لنظام المعاشات المدنية.

وإن كان من شأن تدابير هذا الإصلاح ضمان أفق استدامة النظام على المدى المتوسط، فلا يبدو أنها منسجمة فيما بينها لكي تندرج في إطار مقاربة شمولية لنظام التقاعد كما حددتها اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح خلال اجتماع 30 يناير 2013 (31).

كما أنه لا يشجع على التقائية أنظمة القطب العمومي، ولا يسير في اتجاه بناء مرحلة أولية للإصلاح الشمولي، مؤسسة وممهدة للمراحل القادمة (32).

وبالرغم من إيجابياته، فإنها تبقى غير كافية لضمان إعادة توازن النظام على المدى البعيد، مما يستدعي مباشرة المرحلة الثانية من الإصلاح الشمولي.

من جانب آخر، فإن القائمين على إصلاح نظام التقاعد مطالبون بإيجاد حلول مبتكرة حول مصادر تمويل بديلة لسد العجز الهيكلي للنظام، والتي تعتبر أساس أزمة أنظمة التقاعد.

---

(28) تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول منظومة التقاعد سنة 2013، ص. 73 و74.

(29) تقرير لجنة متابعة الدراسات الاكتوارية حول سيناريوهات إصلاح نظام التقاعد المغربي، بتاريخ 3 دجنبر 2001، ص. 56.

(30) حسن المرضي، النظرية العامة لأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية: دراسة معمقة على ضوء إصلاحات أنظمة التقاعد، مطبعة بني أزناسن، سلا، 2017، ص. 119 و120.

(31) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروعي قانونين بشأن نظام المعاشات المدنية، م.س.، ص. 25.

(32) نفس المرجع، ص. 25.